

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

حصيلة وآفاق

عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية

2012 - 2011 / 2010 - 2009

من أجل دبلوماسية برلمانية مبادرة

من تقديم:

المستشار المحترم محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- خلال اجتماع مكتب المجلس رقم 41 - الاثنين 25 أكتوبر 2010 -

إعداد: قسم العلاقات الخارجية والتشريعات - ع. درويش

ساهم في إنقاذ شجرة، لا تطبع أو تستنسخ هذا التقرير إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك. يمكن تحميل الملف إلكترونياً.



الفهرس:

تقديم عام:

الجزء الأول: تقييم أولي لحصيلة عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010 :

- 1 - حصيلة العمل الدبلوماسي للمجلس 2009 – 2010 :
- حصيلة المشاركة في التظاهرات الدولية
- حصيلة الأنشطة المتعلقة بالعلاقات الثنائية والشراكة
- 2 - خلاصات واستنتاجات أولية

الجزء الثاني: إستراتيجية وآفاق عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية 2011 – 2012 :

- أ - المحاور الأساسية للإستراتيجية:
 - 1- في مجال العلاقات الثنائية
 - 2 - لجان التعاون والصدقة مع البرلمانات الشقيقة والصديقة
 - 2- المنظمات البين – برلمانية الدولية:
 - مشاركة نوعية في المنظمات التي يحظى فيها المجلس بالتمثيلية
 - تشكيل وتفعيل شعب مجلس المستشارين لدى المنظمات البين – برلمانية الأخرى
- ب - آليات ووسائل تنفيذ الإستراتيجية:
 - التدبير المؤسسي (المكتب- الفرق – الإدارة)

- التنسيق المؤسسي (مجلس النواب، وزارة الشؤون الخارجية، القطاعات الحكومية الأخرى، المؤسسات الأكاديمية، الإعلام)
- التواصل المؤسسي (التواصل الداخلي، التواصل الخارجي)
- الموارد البشرية
- الوسائل اللوجستية

خاتمة:

تقديم عام:

يندرج هذا العرض في سياق ترسيخ ثقافة جديدة في تدبير عمل مجلس المستشارين في مجال ما أضحى يصطلح عليه بـ "الدبلوماسية البرلمانية"؛ ثقافة جديدة تنبني على إرساء المراكز الحديثة في تدبير مهام العلاقات الخارجية لمجلسنا الموقر بما يحقق الأهداف المرجوة، وهي مرتكزات ومقومات أساسية وضرورية تساعد على حسن تدبير واحدة من أهم الصلاحيات المخولة للمؤسسة مجلس المستشارين ألا وهي السعي لأجل تحقيق إشعاعه الدبلوماسي في مختلف المحافل الدولية ولاسيما داخل المنظمات بين-برلمانية الإقليمية والجهوية والقارية والدولية وكذا الرقي بعلاقاته مع المجالس المماثلة في الدول الشقيقة والصديقة إلى مستوى يجعل منه دعامة أساسية للدبلوماسية الرسمية للدفاع عن كافة قضايا بلادنا الحيوية.

ولابد ونحن نستعرض ما حققه مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية من مكتسبات مهمة ونتائج محمودة أن نستحضر مضامين الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره وأيده يوم 08 أكتوبر الحالي عقب افتتاح الدورة التشريعية الخريفية وما تضمنه هذا الخطاب التاريخي من توجيهات سامية حيث قال جلالتة:

" أما على المستوى الاستراتيجي، فإن الدفاع عن مغربية صحرائنا، الذي يظل قضيتنا المقدسة، يتطلب منكم جميعا، التحرك الفعال والموصول، في كافة الجهات والمحافل، المحلية والجهوية والدولية، لإحباط المناورات اليائسة لخصوم وحدتنا الترابية. كما تقتضي منكم إذكاء التعبئة الشعبية الشاملة، واتخاذ المبادرات البناءة، لكسب المزيد من الدعم لمقترحنا المقدم للحكم الذاتي؛ وذلك في إطار دبلوماسية برلمانية وحزبية، متناسقة ومتكاملة مع العمل الناجع للدبلوماسية الحكومية." (انتهى كلام جلالة الملك).

ولابد كذلك ونحن نستحضر في هذا السياق ما حققه مجلس المستشارين خلال سنة كاملة من العمل الدبلوماسي البرلماني الموازي، أي ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010، أن نذكر بما قطعه مكتب المجلس على نفسه وما التزم به في إطار إستراتيجية بمثابة برنامج للعمل 2010 – 2012 والتي وضع أسسها وصادق عليها منذ ما يقارب السنة أن نذكر بالخطاب المؤسس

والهام للدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، بتاريخ 19 أكتوبر 2009 عقب استكمال انتخاب أجهزة المجلس والذي أكد فيه ما يلي :

" وسنعمل على تفعيل دور مجلسنا في ميدان العلاقات الخارجية، الذي يعتبر رافدا أساسيا وذا مصداقية، من شأنه أن يساهم في تحسين مكتسباتنا الوطنية، ويقوي وشائج الأخوة والصداقة والتفاهم مع مختلف دول وشعوب المعمور، ويساهم مساهمة قوية في الدفاع عن قضايانا المصيرية وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية."

هذا العرض إذا سيتناول مجمل هذه التوجهات الجديدة وسيكون هدفه الرئيسي الإسهام في بلورة " دبلوماسية برلمانية مبادرة ومنسجمة ومتناسقة مع الدبلوماسية الرسمية"؛ ويتقسم هذا العرض إلى جزأين رئيسيين:

- في الجزء الأول سنستعرض حصيلة مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية مبرزين أهم النتائج والمكتسبات التي تم تحقيقها في الفترة الممتدة ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010، كما سنعرض كذلك بعضا من الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية الأولية وكذا بعض ما يمكن إدراجه ضمن النواقص والاختلالات التي تم رصدتها في هذا الإطار،

- وفي الجزء الثاني من هذا العرض سنقدم المحاور الرئيسية لما نعتبره إستراتيجية مجددة لإطلاق "دبلوماسية برلمانية مبادرة" وفق التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة عقب افتتاح الدورة التشريعية الخريفية الحالية.

الجزء الأول: تقييم أولي لحصيلة عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010 :

تعتبر حصيلة مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية في الفترة الممتدة ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010 حصيلة إيجابية بكل المقاييس سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع هذا بالإضافة إلى النتائج التي تم تحقيقها والتي تؤكد سلامة الاختيارات في مجال حسن تدبير عمل المجلس في مجال الدبلوماسية الموازية وكذا علاقاته الخارجية مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة لبلادنا.

ورغم ما تم تحقيقه من نتائج محمودة، فالموضوعية تقتضي أن نشير كذلك إلى بعض النواقص والإختلالات التي مازالت تعترى عمل المجلس في هذا الصدد، والتي إذا ما تم رصدتها ومعالجتها سيسهم في تقويم عمل المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية بما يضمن نجاعته ويحقق إشعاعه .

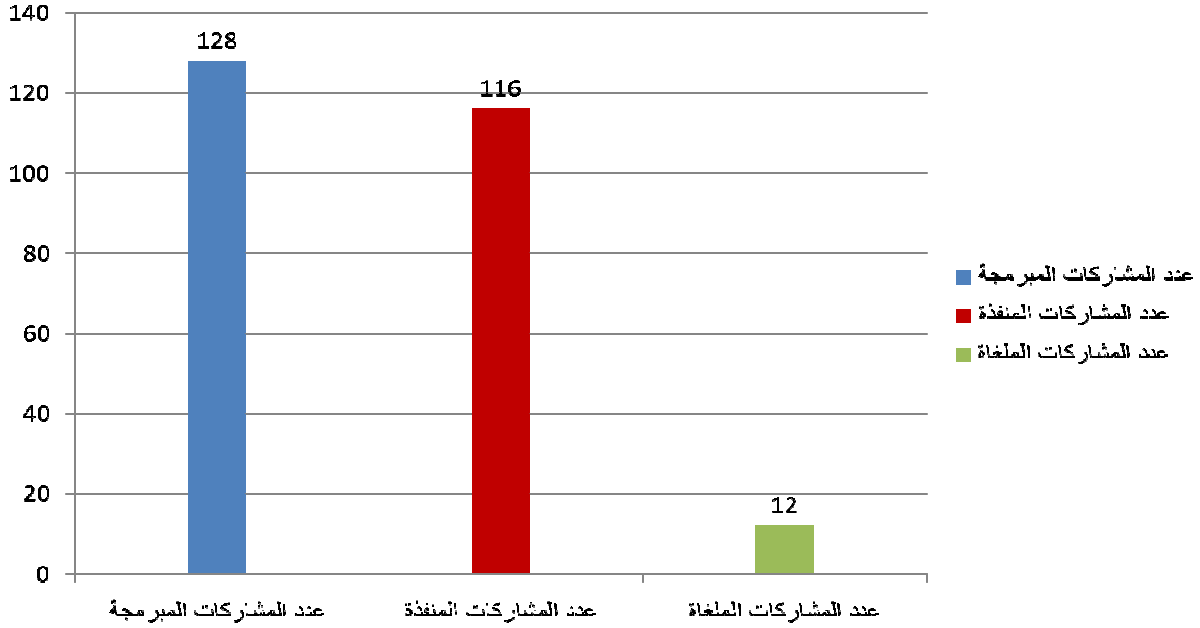
1- حصيلة العمل الدبلوماسي للمجلس 2009 – 2010 :

- حصيلة المشاركة في التظاهرات الدولية:

بلغت قرارات مكتب المجلس المتعلقة بمشاركة مجلس المستشارين في مختلف التظاهرات الدولية ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010 ما مجموعه 128 قرار مشاركة نفذت منها 116 مشاركة فعلية فيما لم يتمكن المجلس من المشاركة في 12 تظاهرة وذلك لأسباب يمكن إجمالها في ما يلي:

- سواء بسبب إلغاء التظاهرة
- أو بسبب اعتذار عن المشاركة
- أو بسبب تعذر المشاركة لأسباب ذاتية أو موضوعية.

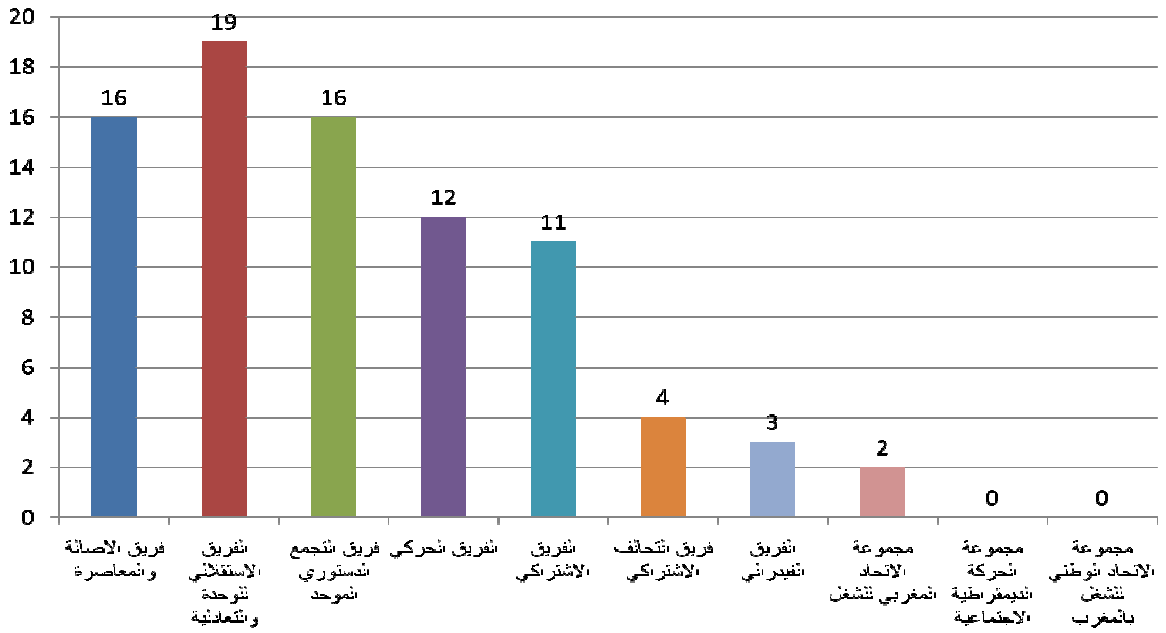
وتتضح هذه المعطيات من خلال الجدول التالي:



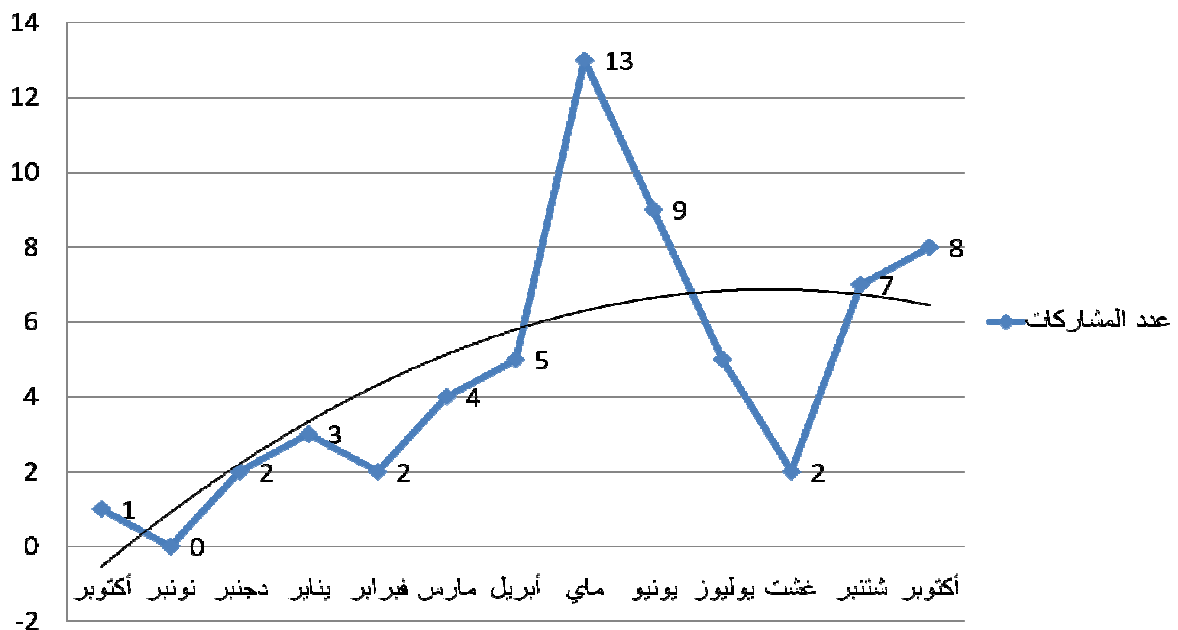
ويتوزع عدد المشاركات حسب الفرق والمجموعات النيابية (خارج مشاركات أعضاء المكتب ودون احتساب المشاركات الملغاة) على الشكل التالي:

- فريق الأصالة والمعاصرة: 16 مشاركة
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية : 19 مشاركة
- فريق التجمع الدستوري الموحد: 16 مشاركة
- الفريق الحركي: 12 مشاركة
- الفريق الاشتراكي: 11 مشاركة
- فريق التحالف الاشتراكي: 4 مشاركات
- الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية: 3 مشاركات
- مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: 2 مشاركتين
- مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية: 0 مشاركة
- مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 0 مشاركة.

ويوضح الرسم البياني التالي مقارنة لتوزيع هذه المشاركات بين الفرق والمجموعات النيابية:

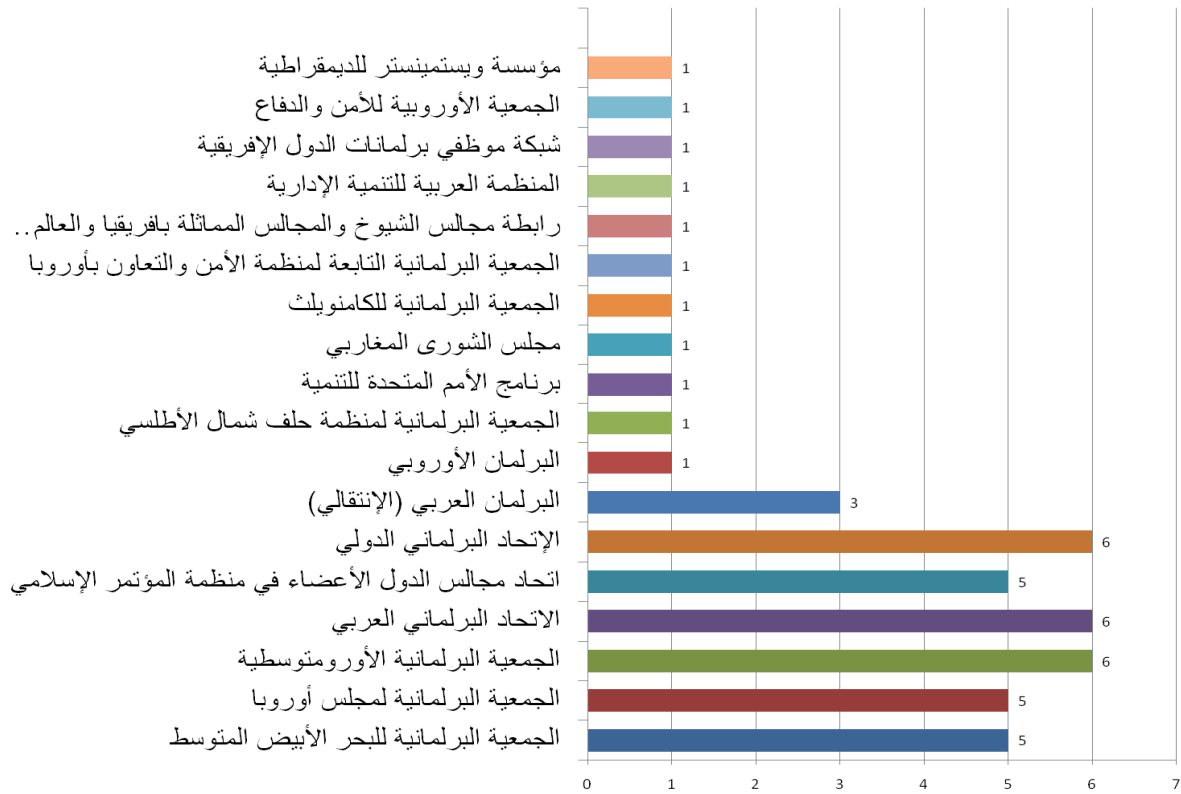


ويستنتج كذلك من هذه المعطيات أن مجلس المستشارين قد كثف من مشاركاته في التظاهرات الدولية طوال السنة وأساسا خلال الدورة الربيعية الماضية بحيث بلغت مشاركات وفود المجلس خلال هذه الدورة لوحدها 32 مشاركة لتبلغ ذروتها خلال شهر ماي ب 13 مشاركة كما يوضح الرسم البياني التالي:



ويستنتج أيضا أن أقوى المشاركات للمجلس في التظاهرات الدولية تتقاسمها المنظمات بين-برلمانية التالية:

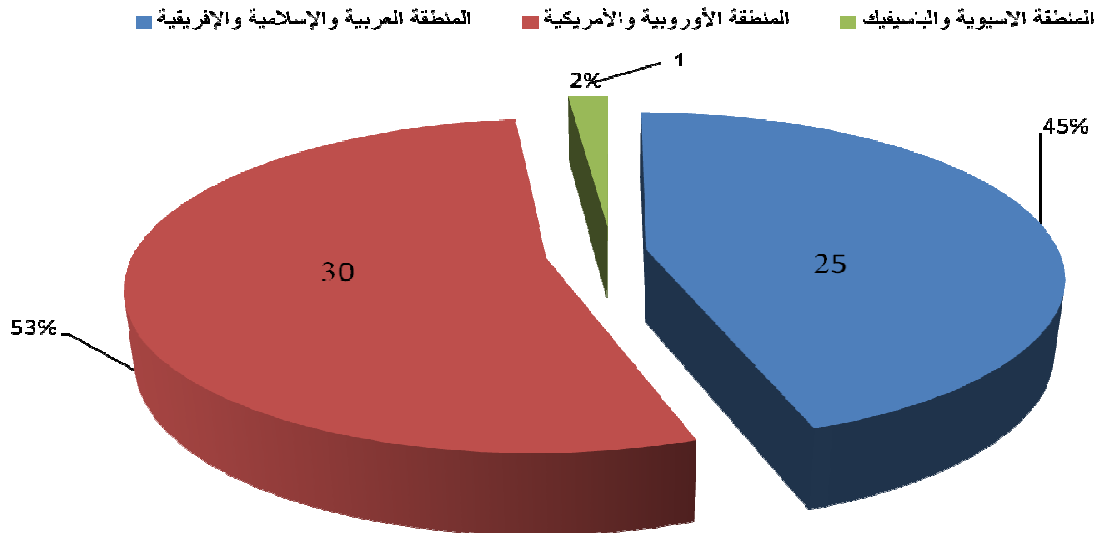
- **الإتحاد البرلماني الدولي ب 6 مشاركات**
 - **الإتحاد البرلماني العربي ب 6 مشاركات**
 - **الجمعية البرلمانية – الإتحاد من أجل المتوسط ب 6 مشاركات**
 - **الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ب 5 مشاركات**
 - **الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ب 5 مشاركات كذلك**
 - **إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ب 5 مشاركات كذلك**
 - **البرلمان العربي (الانتقالي) ب 3 مشاركات**
 - بالإضافة إلى العديد من المشاركات الأخرى....
- ويوضح الرسم البياني التالي عدد مشاركات المجلس في التظاهرات الدولية كما هي موزعة على مختلف المنظمات والاتحادات بين-برلمانية السالفة الذكر:



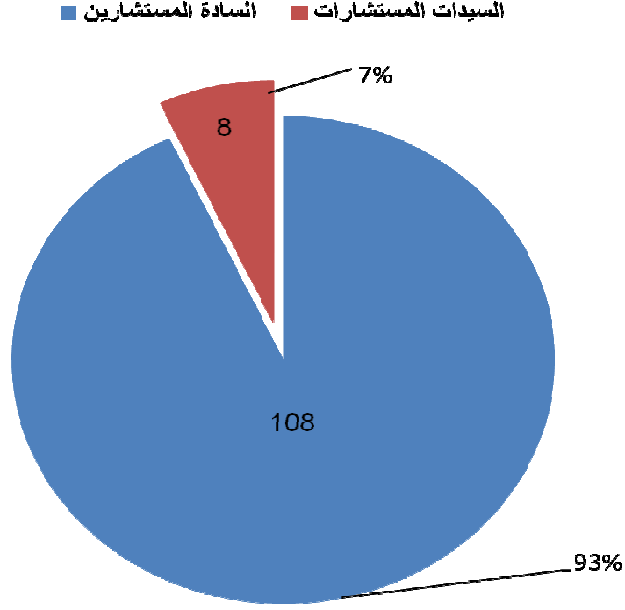
وإذا ما أردنا توزيع هذه المشاركات حسب المجموعات الجيو - سياسية الثلاث الكبرى، فإننا سنخرج بالنتائج التالية حسب النسبة المئوية:

- المجموعة الجيو - سياسية الأوروبية الأمريكية بنسبة 53 في المائة
- المجموعة الجيو - سياسية العربية الإسلامية والأفريقية ب 45 في المائة
- المجموعة الجيو - سياسية الآسيوية والباسيفيك ب 2 في المائة.

ويوضح هذا الرسم البياني هذه المعطيات:



وإذا ما عملنا على رصد هذه المشاركات من خلال أعمال آلية مقارنة النوع، فإننا سنلاحظ أن مشاركة السادة المستشارين تغطي بنسبة 93 في المائة من المشاركات الإجمالية في مقابل 7 في المائة فقط لمشاركات السيدات المستشارات، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:



- حصيلة الأنشطة المتعلقة بالعلاقات الشائبة والشراكة:

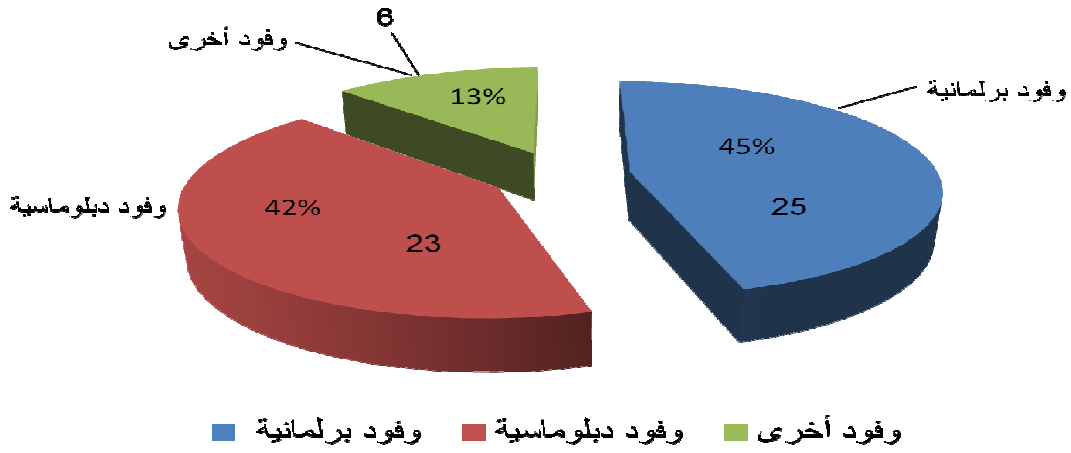
لقد تميزت أنشطة مجلس المستشارين في مجال استقبال الوفود الأجنبية التي زارت بلادنا خلال الفترة الممتدة ما بين 16 أكتوبر 2009 و 08 أكتوبر 2010 بدينامية ملحوظة حيث استقبل المجلس العديد من الوفود البرلمانية والدبلوماسية ومن المؤسسات الأجنبية ذات الصلة كان الهدف منها تدعيم علاقات التعاون والصداقة التي تجمع مجلسنا بمختلف المجالس التشريعية المماثلة في الدول الشقيقة والصديقة وكذا تعزيز التشاور والتنسيق حول مختلف القضايا الحيوية التي تستأثر باهتمام الرأي العام البرلماني في مختلف المحافل الدولية.

ويتضح من خلال زيارات الوفود الأجنبية لمجلس المستشارين أن هذه الزيارات تنقسم إلى ثلاثة أصناف على الشكل التالي:

- زيارات الوفود البرلمانية بنسبة 45 في المائة من الزيارات
- زيارات الوفود الدبلوماسية بنسبة 42 في المائة من الزيارات
- زيارات وفود أخرى بنسبة 13 في المائة.

ويوضح الرسم البياني التالي هذه المعطيات :

الوفود الأجنبية التي قامت بزيارة مجلس المستشارين من 16 أكتوبر إلى
30 شتنبر 2010



يتضح من خلال رصد هذه الدينامية التي عرفها مجلس المستشارين أن زيارات الوفود الأجنبية، برلمانية كانت أو دبلوماسية أو غيرها، أنها حافظت نسبيا على وتيرتها طوال السنة بل إنها عرفت كثافة مثيرة خلال العطلة الصيفية المتزامنة مع شهر رمضان الفضيل، وهو مستجد يجب تسجيله كمعطى إيجابي لهذه الدينامية التي عرفها مجلس المستشارين خلال هذه السنة. ويوضح هذا الرسم البياني هذا المعطى الجديد:

زيارات الوفود الأجنبية حسب الشهر



ويتضح من المعطيات المتعلقة بالأثر المالي للدبلوماسية البرلمانية في شقها المتعلق بالمهام بالخارج أن "تنفيذ ميزانية التسيير - تعويضات المهام بالخارج لفائدة المستشارين والموظفين وكذا تعويضات التدريب ما بين 2005 و 2010 " قد عرف تطورا ملحوظا ليبلغ رقما قياسيا سنة 2010 بحيث بلغت النفقات في هذا المضمار ما بين 1 يناير و 7 غشت 2010 ما مجموعه 2143800,00 درهم فيما يبلغ باقي الاعتمادات للفترة المتبقية من السنة 956,200 درهم من مجموع اعتماد إجمالي يقدر ب 3100000,00 درهم، وهو ما يتضح من الجدول التالي:

السنة المالية:	الأداءات:	بالدرهم
2005	3 289 500,00	
2006	2 458 800,00	
2007	2 813 400,00	
2008	3 212 700,00	
2009	1 916 200,00	
*2010	*2 143 800,00	
*من 1/1 إلى 8/7		*الاعتماد المفتوح برسم السنة : 3,100,000
		* (باقي الاعتمادات للفترة المتبقية من السنة هو : 956,200)

2 - خلاصات واستنتاجات أولية:

بعدما تم استعراض باقتضاب شديد أهم مميزات الدينامية التي عرفها مجلس المستشارين خلال 2009 - 2010 في مجال الدبلوماسية البرلمانية، نعرض الآن لبعض أهم الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية التي ميزت هذه الدينامية.

وقبل ذلك، لابد من الإشارة بأن المحاور الموضوعاتية الرئيسية والتي همت مختلف مبادرات العمل الدبلوماسية البرلماني لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة كانت تتمحور حول ما يلي:

- التعريف بالأوراش المؤسسة والمهيكلية التي عرفتها الدينامية التنموية بالمغرب في العشرية الأولى من العهد الزاهر لجلالة الملك محمد السادس نصره الله،
- إبراز مميزات التجربة المؤسساتية الديمقراطية ببلادنا ولاسيما منها ما هو مرتبط بممارسة التعددية السياسية وفصل السلط وترسيخ الحريات العامة والحق في الرأي وتكريس المساواة، وكذا إبراز الدور الذي يلعبه البرلمان وخاصة مجلس المستشارين في الفسيفساء الديمقراطية ببلادنا،
- الدفاع عن الوحدة الترابية لبلادنا وكشف حقيقة النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية وإبراز أهم المميزات التي يحظى بها مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب كحل "جدي وذي مصداقية" لهذا النزاع،
- إبراز الدور الذي أضحت تلعبه بلادنا على المستوى الجهوي والقاري والدولي كشريك ذو مصداقية خاصة بعد الطفرة الديمقراطية والحقوقية والتنموية التي عرفتها بلادنا وهو مكن المغرب من اكتساب مرتبة "الوضع المتقدم" مع الاتحاد الأوروبي،
- تدعيم علاقات بلادنا مع البلدان الشقيقة والصديقة وتكثيف التشاور والتنسيق مع برلماناتها في مختلف المحافل الإقليمية والجهوية والقارية والدولية، وتوظيف هذه العلاقات للإسهام في سن سياسات عالمية كفيلا باستتباب الأمن والسلم العالميين ومحاربة التطرف والإرهاب والحد من الهجرة الغير الشرعية ومحاربة تجارة المخدرات والأسلحة والاتجار في البشر وتدعيم الجهود الدولية للحفاظ على البيئة وحماية حقوق الأقليات وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي للترقي بأوضاع المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين وحماية الأطفال من مختلف مظاهر الاستغلال،
- مواكبة الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا من خلال تدعيم الدبلوماسية الاقتصادية بما يساهم في جلب الرساميل الاستثمارية والتعريف في هذا السياق بالمؤهلات التي تتمتع بها بلادنا ولاسيما منها البنيات التحتية واللوجيستية والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال،
- تشجيع التبادل الثقافي والإسهام في ترسيخ حوار الحضارات للتقريب بين الشعوب والثقافات...

وإذا كانت جل مبادرات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية قد حققت نتائج محمودة عكستها الدينامية التي عرفها المجلس بالإضافة إلى العديد من المكتسبات في هذا الصدد، فإن ثمة بعض

الملاحظات والاستنتاجات الأولية التي تستوجب الوقوف عندها من اجل رصد بعض النواقص والإختلالات.

ويمكن رصد هذه النواقص والاختلالات الرئيسية فيما يلي:

- 1- حصر مشاركات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية فقط في التظاهرات التي يتلقى المجلس بشأنها دعوات المشاركة، وبالتالي يلاحظ غياب مبادرة تلقائية من المجلس نفسه لتفعيل دبلوماسية برلمانية مبادرة؛
- 2- التركيز خلال المشاركة في التظاهرات الدولية فقط على أنشطة بعض المنظمات والاتحادات البين - برلمانية الرئيسية (خاصة الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي والجمعية البرلمانية - الإتحاد من أجل المتوسط) وكذا تركيز عمل الدبلوماسية البرلمانية للمجلس داخل مجموعتين جيو - سياسيتين رئيسيتين فقط (لاسيما منها أوروبا والعالم العربي) دون السعي إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في الدول والمناطق التي يجب أن تحظى باهتمام كاف وبالأولوية بالنظر لما تستوجبه المصالح الحيوية العليا لبلادنا كأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا؛
- 3- غياب أي مبادرة لحد الآن للقيام بزيارات رسمية لبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة رغم تلقي المجلس لدعوات رسمية متعددة في هذا الصدد؛
- 4- عدم استكمال تشكيل مجموعات الصداقة البرلمانية بين مجلس المستشارين والمجالس المماثلة وهو ما يؤثر بشكل سلبي على تفعيل أنشطة المجلس في مجال ربط علاقات ثنائية مع المجالس المماثلة؛
- 5- ضعف ثقافة التقييم لعمل المجلس في مجال علاقاته الخارجية وغياب الرصد والتتبع ودراسة الجدوى والأثر لمختلف المشاركات لإرساء فعل دبلوماسي برلماني مسترسل يعتمد على مبدأ النتائج المحققة؛
- 6- ضعف مستوى التنسيق والتواصل المؤسسي للمجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية خاصة مع كل من :
a. مجلس النواب
b. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتمثيلات الدبلوماسية التابعة لها

c. القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية

d. المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية

e. منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛

-7 ضعف البنية الإدارية المكلفة بتدبير عمل المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية بالمقارنة مع حجم الأنشطة والدينامية التي تعرفها الدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين هذا مع محدودية الموارد البشرية العاملة بهذه الوحدات الإدارية بالإضافة إلى الخصاص الكبير الذي تعاني منه ولاسيما من الوسائل اللوجيستية المخصصة لذلك.

الجزء الثاني: إستراتيجية وآفاق عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية 2011 – 2012 :

نعني ب "إستراتيجية 2011 – 2012 : من أجل دبلوماسية برلمانية مبادرة" برنامج عمل يمتد على مدى السنتين المقبلتين مؤسس على قاعدة رصد ودراسة وتقييم أهم المنجزات والمكتسبات التي حققها مجلس المستشارين في مجال علاقاته الخارجية خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2009 و أكتوبر 2010 ويروم بلورة إستراتيجية محددة الوسائل والأهداف لتحقيق قفزة نوعية في مجال الدبلوماسية البرلمانية كرافد مدعم ومكمل للدبلوماسية الرسمية ببلادنا.

ترتكز هذه المقاربة الجديدة على مرتكزين أساسيين هما:

- 1- المحاور الأساسية للإستراتيجية،
- 2- آليات ووسائل تنفيذ هذه الإستراتيجية.

أ - المحاور الأساسية للإستراتيجية:

لاحظنا في تقييمنا لعمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية خلال فترة أكتوبر 2009 – أكتوبر 2010 أنه مازال غير مؤسس على إستراتيجية محددة المعالم والوسائل والأهداف. لقد استمر المجلس في تعامله مع ملف العلاقات الخارجية من منظور كلاسيكي يكتفي في مجمله فقط بالاستجابة للدعوات الموجهة له للمشاركة في التظاهرات البين – برلمانية الدولية وكذا استقبال الوفود الأجنبية التي تزور بلادنا مع بعض الاستثناءات التي بدأنا نلمسها في الآونة الأخيرة خصوصا بحيث أن تغييرا طرأ في أنماط العمل خاصة على مستوى اجتماعات مكتب المجلس حيث تتداول القرارات المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية بكل الجدوية والمسؤولية اللازمة ناهيك عن انتظام إنجاز التقارير حول مختلف المهام الخارجية وكذا مستوى التتبع الذي بدأت تحظى به بعض الملفات المعينة وكذا ما تم تحقيقه من مكاسب هامة ولاسيما منها الحضور القوي والدائم للمجلس في مختلف التظاهرات وإسهاماته النوعية في مختلف الأشغال والتوصيات والقرارات.

لذا، وقصد الاستمرار في هذه الدينامية ولتحقيق مزيد من هذه المكتسبات وإطلاق دفعة نوعية جديدة خلال السنتين المقبلتين 2011 و 2012، فإننا نرى أن يركز عمل المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية على المرتكزات التالية:

1- في مجال العلاقات الثنائية:

إطلاق برنامج للزيارات في إطار مهام الدبلوماسية البرلمانية وفق أجندة تكون موضوع دراسة قبلية وتهم بالخصوص:

- تحديد قائمة البرلمانات المستهدفة من هذه الزيارات
- التنسيق مع مجلس النواب ومع القطاعات الحكومية ولاسيما منها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتمثيلات الدبلوماسية ومراكز الدراسات الإستراتيجية وذلك قصد صياغة برنامج محدد المعالم والأهداف للقيام بهذه الزيارات والتفكير في هذا الصدد في إمكانية تشكيل وفود برلمانية مشتركة بين مجلسي النواب والمستشارين (على غرار تجربة اللجنة البرلمانية المشتركة مع البرلمان الأوروبي) وفق المحددات التالية:

- إعداد مذكرات حول العلاقات الثنائية التي تربط المغرب بهذه الدول المستهدفة،
- وضع مسح للوضع السياسي بهذه الدول وتحديد القوى والفعاليات السياسية والمدنية الرئيسية التي ستكون موضوع الاتصال خلال الزيارة،
- وضع جرد لهذه الدول حسب مواقفها من القضية الوطنية؛ وللاستئناس في ذلك، نعرض لنموذج يوضح مواقف بعض الدول الأفريقية من القضية الوطنية كما يلي:

الدول الإفريقية التي لم يسبق لها الاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية- 17 دولة-	الدول الإفريقية التي سحبت أو جمدت الاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية -9 دول- 2000- 1980	الدول الإفريقية التي جمدت الاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية -7 دول- 2010-2000
تونس ليبيا مصر ايرتريا	بوركينافاسو غينيا بيساو بنين ليبيريا	الرأس الخضر سيراليون تشاد كينيا

مالاوي	طوغو	جيبوتي
مدغشقر	كونغو برازافيل	السودان
السيشل	سوازيلاندا	النيجر
	غينيا الاستوائية	غينيا
	مساووطومي و برنسيبي	السينغال
		غامبيا
		ساحل العاج
		الكامرون
		الغابون
		افريقيا الوسطى
		الجمهورية الديموغرافية للكونغو
		جزر القمر
		الصومال

2- لجان التعاون والصداقة مع البرلمانات الشقيقة والصديقة:

- لقد صادق مكتب مجلس المستشارين على قرار تحت رقم 09\46 بتاريخ 28 دجنبر 2009 يقضي بتشكيل وتفعيل لجان التعاون والصداقة، وقد صدر عن اللجنة التي شكلها المكتب لتتبع تنفيذ هذا القرار تصور أولي لتوزيع رئاسة وتمثيلية الفرق البرلمانية ضمن هذه اللجان. وقد تمت مراسلة الفرق النيابية في هذا الصدد، إلا أن ثمة بعض المسائل الإجرائية التي تستوجب قرارا نهائيا للحسم في تشكيلة هذه اللجان. لأجل ذلك، يقترح ما يلي:
- الاستناد إلى مقتضيات المواد من 192 إلى 195 من النظام الداخلي وذلك قصد الحسم نهائيا في جدول تمثيلية الفرق (الرئاسة والعضوية) بهذه اللجان
 - الحسم في عدد أعضاء اللجان الذي لا يجب أن يتجاوز 12 عضوا، طبقا لمقتضيات المادة 195 من النظام الداخلي، لكل لجنة تعاون وصداقة
 - نسب التمثيلية المخصصة لكل فريق داخل المجموعات
 - أخيرا، تحديد استراتيجية العمل الخاصة بهذه اللجان.

وطبقا دائما لنفس القرار الموماً إليه أعلاه والقاضي بتكوين لجنة عن المكتب تضم كل من السيد المستشار محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس، والسيد المستشار لحسن بيجديكن، الخليفة الثالث للرئيس، والسيد المستشار عبد الرحمن أشن، الخليفة الرابع للرئيس، والسيد المستشار عبد المالك أفرياط، محاسب المجلس، فإنه يقترح أن تستأنف هذه اللجنة وضع تصور نهائي لاستكمال تشكيلة هذه اللجان ويعرض في اقرب الآجال على مكتب المجلس للمصادقة النهائية.

3- المنظمات البين – برلمانية الدولية:

بكل تأكيد، تكلت مشاركات مجلس المستشارين في التظاهرات التي نظمتها مختلف المنظمات الدولية بنتائج جيدة عكستها المكتسبات التي تم تحقيقها والتي أضفت على عمل المجلس في هذا المجال إشعاعا متميزا. وقصد تحقيق دفعة جديدة في هذا المضمار، يقترح أن تركز دينامية المجلس داخل هذه المنظمات البين – برلمانية على ما يلي :

- مشاركة نوعية في المنظمات التي يحظى فيها المجلس بالتمثيلية:

والمقصود هنا هو أن تكون مشاركة وفود المجلس في التظاهرات الدولية مقرونة بتحقيق نتائج نوعية مادية خاصة فيما يتعلق بإعداد دراسات قبلية وكذا عرض مداخلات وصياغة مقترحات تعديلات أو المساهمة في صياغة التوصيات والقرارات التي تصدر عن هذه التظاهرات والتمسك بالتمثيلية في الأجهزة التقريرية والتنفيذية والاستشارية لهذه المنظمات. على هذا الأساس، فإنه من الأفيدي أن يتم وضع خارطة طريق لمختلف المحطات التنظيمية لهذه المنظمات البين – برلمانية خلال سنتي 2011 و 2012 على الشكل التالي:

- الدورة الخامسة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط المقرر انعقادها بالرباط يومي 28 و 29 أكتوبر 2010: انتخاب أجهزة جديدة ولاسيما منصب نائب الرئيس ورئيس اللجنة السياسية (مع التذكير بأن مجلس المستشارين يحظى حاليا برئاسة اللجنة الثالثة)، هذا بالإضافة إلى مقترحات يمكن أن يتقدم بها المجلس خلال هذا المؤتمر كتشكيل لجنة جديدة تعنى

بشؤون المرأة وكذا إطلاق شبكة موظفي برلمانات البحر الأبيض المتوسط يكون مقرها بالرباط؛

- مراحل دورات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا: تستوجب المشاركة المكثفة لوفود المجلس في أشغال هذه الجمعية وذلك بالنظر لما يستلزمه تتبع طلب "شريك من اجل الديمقراطية" الذي تقدم به البرلمان المغربي لدى هذه الجمعية من تعبئة متواصلة في أفق مصادقتها على هذا الطلب والذي سيشكل في حالة تحققه مكسبا هاما للدبلوماسية البرلمانية ببلادنا؛

- مؤتمر الإتحاد البرلماني الأفريقي بمالابو - غينيا الإستوائية، ما بين 31 نونبر و 3 دجنبر 2010: ستكون مناسبة هذا المؤتمر فرصة لتشكيل الشعبة البرلمانية المغربية لدى هذه المنظمة الهامة وبالتالي تفعيل دينامية دبلوماسية برلمانية موجهة لأفريقيا؛

- مؤتمر رابطة مجال الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي الذي سينعقد بالغايبون في الأسبوع الأول من شهر دجنبر 2010: تنتهي خلال هذا المؤتمر مدة رئاسة الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، للرابطة وستكون مناسبة هذا المؤتمر فرصة لوضع هذه المنظمة على أسس صحيحة حتى تتجاوز وضعيتها غير الطبيعية الحالية بسبب المشاكل التي تتخبط فيها الأمانة العامة للرابطة،

- اجتماع اللجنة السياسية والاقتصادية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 17 و 18 يناير 2011 بأبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة: سيكون مقرر هذه اللجنة خلال الاجتماع هو المستشار المحترم أحمد حاجي، وبالنظر إلى حجم ال 25 نقطة الواردة في جدول أعمال هذه اللجنة، ولاسيما منها النقطة المتعلقة بتشكيل "لجنة برلمانية تعنى بالقدس الشريف"، فإنه من الأفيدي أن تتشكل منذ الآن لجنة مصغرة لدراسة مختلف هذه النقط وإعداد تصورات ودراسات حولها. كذلك، وعلى ضوء دعوة شعبة الإمارات العربية المتحدة في الإتحاد إلى عقد مؤتمر استثنائي للإتحاد، فإنه سيكون من الإيجابي دراسة أوراق إصلاح الأمانة العامة للإتحاد وفق ما جاء في مذكرة تقدمت بها الشعبة الإماراتية.

- المؤتمر 124 للإتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد في الأسبوع الأول من شهر أبريل 2011 ببناما: ستعرض رسميا على أنظار المؤتمرين خلال هذه الدورة التوصية المتعلقة بتحويل الإتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة دولية بموجب اتفاقية دولية تصادق عليها الدول التي تتوفر برلماناتها على العضوية في الإتحاد، وسيكون من الأفيدي منذ الآن أن يبادر المجلس بتحديد موقفه النهائي من هذه المسألة والتنسيق في ذلك مع مجلس النواب لتوحيد المواقف في هذا الشأن داخل

المجموعات الجيو – سياسية العربية والإسلامية والأفريقية التي ستشاور فيما بينها خلال المدة التي تفصلنا عن المؤتمر؛

- مؤتمر الجمعية البرلمانية – الاتحاد من أجل المتوسط في مارس المقبل بإيطاليا: خلال هذا المؤتمر، ستسند رئاسة الجمعية لمدة سنة من مارس 2011 إلى غاية مارس 2012 للبرلمان المغربي، وهو ما يستوجب منذ الآن عرض الأمر على مجلس النواب للتباحث في شأن هذه الرئاسة على أساس اقتراح منصب الرئاسة ثنائي Binominal بين مجلس النواب ومجلس المستشارين كما هو معمول به من قبل البرلمان الإيطالي؛

- تتبع مختلف أشغال البرلمان العربي الانتقالي : ينهي البرلمان العربي مرحلته الانتقالية في مارس 2012 بعد المصادقة النهائية على نظامه الأساسي، وهو ما يستوجب تبعا مكثفا من قبل المجلس لعملية إنشاء هذه المنظمة الهامة التي حظيت بمباركة مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته الجامعة العربية بسرت في مارس 2010 ؛

- ملتقيات "روز - روث" المنظمة بتنسيق مع الجمعية البرلمانية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي: يتلقى البرلمان المغربي بمجلسيه بصفة دائمة دعوات رسمية للمشاركة في أشغال هذه الملتقيات وكذا في أشغال الجمعية، وسيكون من الأفيد اقتراح أن يحتضن البرلمان المغربي إحدى هذه الملتقيات الهامة واقترح أن يكون موضوع هذا الملتقى هو: "التحديات الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل والصحراء: التهديدات الإرهابية، تجارة الأسلحة والمخدرات، الإتجار في البشر وما يشكله ذلك من تهديد للسلم والأمن العالميين"؛

- تشكيل وتفعيل شعب مجلس المستشارين لدى المنظمات البين – برلمانية الأخرى:

لازال مجلس المستشارين لم يفعل بعد شعبا له داخل العديد من المنظمات والاتحادات والجمعيات البين – برلمانية الإقليمية والجهوية والقارية والدولية الأخرى، وهو ما يستوجب إنجازه في أقرب الآجال نظرا لحيوية الأمر وأهميته البالغة.

ولأجل ذلك، يتعين تشكيل شعب عن المجلس تعمل على ربط قنوات الاتصال مع المنظمات المعنية وذلك قصد التباحث في شأن مشاركتها في الأنشطة البرلمانية التي تنظمها، ويتعلق الأمر بالمنظمات التالية:

- الإتحاد البرلماني الأفريقي
- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- الجمعية البرلمانية للفرنكفونية
- الجمعية البرلمانية للكومنويلث
- إتحاد البرلمانين الآسيويين والباسيفيك
- البرلمان الأمريكي- اللاتيني
- المنظمة البرلمانية لجمعية أمم جنوب-شرق آسيا
- الجمعية البرلمانية للتعاون الأوروبي-العربي
- الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

ب - آليات ووسائل تنفيذ الإستراتيجية:

إن نجاح هذه الإستراتيجية رهين بالدرجة الأولى بجملة من الشروط الأساسية والضرورية مرتبطة بالتدبير المؤسسي وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين وبمدى نجاعة التواصل المؤسسي وأيضاً بمدى توفر الموارد البشرية الإدارية على كل الشروط والوسائل اللوجيستية المخصصة لذلك.

- التدبير المؤسسي (المكتب- الفرق – الإدارة):

يستند التدبير المؤسسي للدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين على ثلاثة مؤسساتية هي مكتب المجلس والفرق النيابية والوحدات الإدارية المكلفة بالعلاقات الخارجية. ولئن كانت قرارات مكتب المجلس المتعلقة بالعلاقات الخارجية هي السند القانوني لهذه الدبلوماسية البرلمانية، فإن تفعيل هذه القرارات مرتبط بالفرق النيابية التي تشكل آليته الأساسية وبالوحدات الإدارية التي تشكل ذراعها التنفيذي.

لذا تستوجب هذه العلاقة الثلاثية ضبط كل ميكانيزماتها لتفادي بعض المشاكل التي تطفو بين الفينة والأخرى في ما يتعلق بتدبير قرارات المكتب ولاسيما منها المشاكل المرتبطة بمدى احترام التمثيلية النسبية للفرق النيابية في التداول على المشاركات في التظاهرات الدولية وتشكيل مجموعات الصداقة واستقبال الوفود

الأجنبية، هذا ناهيك عن مدى احترام معايير معينة في تشكيل الوفود المشاركة في التظاهرات الدولية كمعايير التخصص والتمكن من الملفات وتراكم التجربة وتشكيل شبكة الاتصالات وإتقان اللغات الأجنبية..إلخ.

- التنسيق المؤسسي (مجلس النواب، وزارة الشؤون الخارجية، القطاعات الحكومية الأخرى، المؤسسات الأكاديمية، الإعلام):

يطرح تفعيل الدبلوماسية البرلمانية إشكالا حقيقيا في مدى القدرة على إنجاح التنسيق بين مختلف المتدخلين. وقد تأكد فعلا مدى محدودية هذا التنسيق خلال سنتي 2009 – 2010 وذلك لاعتبارات ليس المجال لذكرها في هذا المضمهر.

إن التنسيق بين مجلسي النواب والمستشارين أضحى ضرورة ملحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، ولاشك أن خطاب جلالة الملك يوم 08 أكتوبر الأخير عقب افتتاح الدورة التشريعية الخريفية كان واضحا وجامعا وشاملا في هذا السياق. ولتفعيل هذا التنسيق، يتعين تشكيل لجنة مشتركة بين مكنتي المجلسين تتعد أسبوعيا وخاصة في بداية كل أسبوع للتنسيق والتشاور والتعاون في كل مايتعلق بالدبلوماسية البرلمانية. وسيكون من الأفيده أن يمتد هذا التنسيق ليشمل أيضا الوحدات الإدارية المكلفة بالعلاقات الخارجية بالمجلسين على ضوء القرارات المتخذة. في المقابل من ذلك، يمكن القول أن التنسيق بين مجلس المستشارين وبعض القطاعات الحكومية ولاسيما وزارة الشؤون الخارجية والتعاون كان في مستوى التطلعات المنتظرة وممكن من بناء شراكة وتكامل بين الجهازين التشريعي والتنفيذي تم بفضل تحقيق نتائج محمودة وخاصة أثناء استقبال الوفود الأجنبية (على سبيل المثال زيارة وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي لبلادنا ما بين 13 و 18 سبتمبر 2010).

من جهة أخرى، لم يلاحظ أي تنسيق أو تعاون أو شراكة لحد الآن ما بين المجلس والمؤسسات الأكاديمية أو مراكز الدراسات الإستراتيجية في ما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية اللهم بعض المساهمات الفردية لبعض الباحثين الأكاديميين والتي شكلت نقطة ضوء في هذا السياق.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام، فيمكن القول أن تغطية وسائل الإعلامية المرئية أو المكتوبة لأنشطة المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية لم تتجاوز الطابع التقليدي

لتغطية مختلف أنشطة المجلس الأخرى في مجال التشريع أو المراقبة، وبالتالي غابت عن عملها الإعلامي المتابعة الإعلامية والتحليلية والتقييمية.

لذا، يمكن القول إجمالاً أن التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الدبلوماسية البرلمانية يجب أن يرضخ لمقاربة جديدة تتوخى الفعالية والدقة والسرعة والتكامل.

- **التواصل المؤسسي (التواصل الداخلي، التواصل الخارجي):**

لازال مجلس المستشارين يعاني من خصائص كبيرة في مجال التواصل المؤسسي سواء منه الداخلي أو الخارجي وهو ما يؤثر على ديناميته في مجال الدبلوماسية البرلمانية. ولتجاوز هذه العوائق، يقترح توظيف الوسائل الحديثة للتواصل المؤسسي التالية قصد تدعيم عمل المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية كما يلي:

- الإسراع بإطلاق الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين وفتح بوابة في هذا الموقع خاصة بالدبلوماسية البرلمانية تعرض كافة التقارير الخاصة بعمل المجلس في مجال علاقاته الخارجية على أساس أن يكون موقعا ديناميا يستعمل تقنية "الفيديو نيت"،

- إصدار التقارير الخاصة بالمهام الدبلوماسية البرلمانية وتعميمها على كافة الفرق النيابية،

- إصدار مجلة مجلس المستشارين وتخصيص حيز كاف لنشر الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية،

- إصدار النشرة الإخبارية « Newsletter » أسبوعياً وتخصيص صفحة خاصة للعلاقات الخارجية للمجلس،

- تنظيم ندوة شهرية حول محور من محاور الدبلوماسية البرلمانية بالتنسيق مع مجلس النواب والقطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتكون مناسبة لنقاش مفتوح حول إسهامات المجلس في هذا المجال،

- تخصيص جناح خاص بمكتبة المجلس للدبلوماسية البرلمانية.

- **الموارد البشرية:**

يقتضي إنجاح هذه الإستراتيجية توبر المصالح الإدارية المكلفة بالعلاقات الخارجية على موارد بشرية كافية ومؤهلة ومكونة وملتزمة وذات تجربة قصد الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية.

يتوفر قسم العلاقات الخارجية بمجلس المستشارين على كفاءات جد محدودة في هذا المجال. ويشغل بهذا القسم حاليا 13 موظفا فقط ما بين أطر وأعاون ومدربين موزعين على 3 مصالح وهي :

- مصلحة المنظمات الدولية

- مصلحة العلاقات الثنائية

- مصلحة التشريفات.

وتعاني هذه المصالح كلها من خصاص مهول في الموارد البشرية هذا بالإضافة إلى سوء توزيع هذه الموارد بحيث أننا نلاحظ ما يلي:

- وجود مصلحة بدون موظفين

- وجود مصلحة بموظفين في غياب رئيس المصلحة

- تكدر مصلحة مع القسم في نفس المكتب

كما يعاني القسم من غياب تام لدفتر توصيف المهام.

لذا، يستوجب تدعيم هذا القسم بأطر جديدة مؤهلة (على الأقل 10 أطر جديدة) والإسراع بإسناد المسؤولية الإدارية خاصة في مصلحة التشريفات وتدعيم القسم أيضا بكاتبات وأعاون جدد، مع العمل على إعادة انتشار الموظفين.

في نفس السياق، تتداخل العديد من المهام ما بين قسم العلاقات الخارجية والتشريفات مع أقسام ومصالح أخرى ولاسيما قسم الشؤون العامة وقسم الشؤون المالية ومصلحة شؤون السادة المستشارين. في هذا السياق، وبعد المصادقة على المنظام الجديد لمجلس المستشارين، فإنه أضحى من اللازم إرفاق ذلك بدفتر خاص بتوصيف المهام بين مختلف المصالح والأقسام الإدارية يحدد المسؤوليات بشكل دقيق ويمكن من تفادي بعض المظاهر السلبية التي تنتج على تداخل الاختصاصات وسوء تقدير المسؤوليات من لدن بعض مسؤولي المصالح.

كذلك، وفي سياق دعم الموارد البشرية العاملة في مجال الدبلوماسية البرلمانية بالمجلس، تقتضي الضرورة وبشكل مستعجل أن تعمل الفرق النيابية بالمجلس على

تكليف احد أطرها رسميا بالتنسيق مع قسم العلاقات الخارجية في كل ما يتعلق بتدبير وتنفيذ القرارات المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية. إن من شأن هذا الإجراء أن يساهم في تفعيل دور الفرق النيابية والأطر العاملة لديها في مجال تدعيم عمل المجلس في الدبلوماسية البرلمانية ويمكن من تجاوز العديد من المعوقات والمشاكل التي تطفو بين الفينة والأخرى والتي يكون مصدرها بالأساس غياب التنسيق ما بين الفرق النيابية و المصالح الإدارية المكلفة بالعلاقات الخارجية.

- الوسائل اللوجيستيك:

إن نجاح هذه الإستراتيجية الجديدة في مجال الدبلوماسية البرلمانية يستوجب كذلك تمكين الوحدات الإدارية المكلفة بالعلاقات الخارجية بالوسائل اللوجيستكية والتقنية والمكتبية الكافية لمباشرة مهامها في الظروف المناسبة. والحال أن قسم العلاقات الخارجية الآن مازال يعيش خصاصا مهولا في هذا المجال يتمثل في ما يلي:

- غياب المكاتب المخصصة لاستيعاب الأطر والموظفين والأعوان وهو ما يساهم في عرقلة العمل الإداري ويشجع على التغيبات المتكررة،
- نقص حاد في وسائل العمل ولاسيما الحواسيب والطابعات والناسخات ووسائل الإتصال الأخرى وكذا المعدات المكتبية خاصة منها المكاتب والرفوف،
- غياب الوسائط الحديثة للإعلام والإتصال والدراسات لاسيما منها الجرائد والمجلات المتخصصة والمكتبة الخاصة والمراجع الإلكترونية الضرورية،
- عدم توفر موظفي العلاقات الخارجية ولاسيما المكلفين بالتشريفات على وسائل العمل الضرورية خاصة سيارات التنقل ووسائل الإتصال والبادجات المتعلقة بالولوج إلى المطارات،
- غياب أي تحفيظات لسائر موظفي قسم العلاقات الخارجية والتشريفات خاصة تعويضات التنقل والهندام والمهام الخارجية التي يتمتع بها نظرائهم بالقطاعات الحكومية المختلفة.

خاتمة:

إن إنجاح ما نعتبره "إستراتيجية 2011 – 2012 من اجل دبلوماسية برلمانية مبادرة" رهين بمدى تنفيذ وتفعيل كل المقترحات الواردة في هذا العرض والتي تم إستيقاؤها من الممارسة اليومية لسائر المتدخلين والفاعلين والأطر العاملة في مجال الدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين وكذا من خلال مقارنة مقارنة مع تجارب المجالس المماثلة في العديد من الدول.

إن ذلك رهين كذلك بمدى توفر الإرادة بالإسراع بإطلاق دينامية إصلاحية متجددة تفتح كل الأوراش المدعمة لعمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية مع كافة المتدخلين الخارجيين والداخليين وتوفير الشروط اللازمة للتنسيق والتعاون المؤسسي لاسيما بين مجلسي النواب والمستشارين وتحفيز جميع مكونات المجلس على الإنخراط الواعي والمسؤول في مسار تحقيق قفزة نوعية في عمل مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية.